افغانستان:

تحديات أمنية وتأثيرات خارجية تهدد الانتخابات الرئاسية

■، أثارت المعارك العنيفة التي نشبت الأربعاء الماضي في ولاية هيرات غرب افغانستان من جديد قلق إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش وضعفت مخاوف حكومة الرئيس الأفغاني حميد قرضاي من انهيار اتفاقات الهدنة التي عملت كل من الإدارة الأمريكية وحكومة قرضاي على ابرامها بين الجماعات الافغانية المتصارعة في عموم البلاد في مسعى حثيث لتوفير أجواء أمنية ملائمة لإجراء الانتخابات الرئاسية، وهي الأولى في افغانستان والتي يعول عليها الرئيس الأمريكي جورج بوش بصفة خاصة في دعم موقعه الانتخابي وطموحاته للفوز بفترة رئاسية ثانية في نفس الوقت الذي يؤمل عليها الرئيس الأفغاني حميد قرضاي في البقاء على رأس السلطة لفترة رئاسية ثانية.

سليمان عبدالجبار

● وكانت هذه المخاوف هدأت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة مع نجاح جهود الإدارة الأمريكية وحكومة قرضاي باقناع زعماء الجماعات المتصارعة والزعامات القبلية على ابرام الهدن فيما بينها ووقف الاقتتال لفترة تتجاوز فترة الانتخابات الرئاسية الافغانية إلى ما بعد اجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر من العام الجاري.

لكن تجدد المعارك في ولاية (هيرات) بين مليشيات حاكم الولاية إسماعيل خان واحد زعماء القبائل في المنطقة البشتوني آمان الله خان جعلت انهيار اتفاقات الهدنة أمراً محتملاً مما يهدد جهود توفير اجواء آمنة للانتخابات.

كما أن تجدد تحركات عناصر طالبان والقاعدة المسلحة لاستهداف القوات الأمريكية والجيش الأفغاني ومؤسسات الدولة تنذر بخطر أمني آخر مما أوجد حالة القلق الشديد على الصعيدين الرسمي والشعبي وأيضاً القوات الأجنبية المتواجدة على الأراضي الأفغانية وعلى رأسها القوات الأمريكية وهناك مخاوف حقيقية من أن تكون عناصر طالبان والقاعدة تحظر لمفاجآت خطيرة تسبق موعد الانتخابات الرئاسية الذي حددته الإدارة الأمريكية بأوائل أكتوبر القادم ليسبق الانتخابات الرئاسية الذي حددته الإدارة الأمريكية بشهر واحد.

ومما يؤكد عودة أنشطة طالبان المسلحة ومخاوف التصعيد خلال الأيام القادمة الحملة العسكرية الواسعة النطاق التي استنفها الجيش الباكستاني الاثنين الماضي باسناد من القوات الأمريكية في المناطق الحدودية المحاذية لافغانستان لمطاردة عناصر من حركة طالبان والقاعدة كما اعلنت أمس مصادر عسكرية باكستانية وهي الحملة المتزامنة مع حملة للقوات الأمريكية على الجانب الأفغاني من الحدود المشتركة.

وتأتي هذه العملية العسكرية بعد بضعة أسابيع فقط من حملة عسكرية سابقة وواسعة للجيش الباكستاني استمرت لأكثر من ثمانية أسابيع في المناطق الحدودية طالت أيضاً العديد من التجمعات القبلية المتهمة بدعم وايواء عناصر طالبان والقاعدة واسفرت عن اعتقال المئات من الباكستانيين والأفغان الأجانب وفي الاتجاه الثاني كانت القوات الأمريكية والحليفة تنفذ حملة تمشيط ومطاردة عسكرية غطت جميع المناطق الأفغانية المحاذية لباكستان.

وكانت الحملات الواسعة قد استهدفت افقاد عناصر طالبان والقاعدة القدرة على القيام بأي أنشطة مسلحة على الأقل خلال فترة الاعداد واجراء الانتخابات الرئاسية الأفغانية وإلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر.

وقد حرصت السلطات الأفغانية وكذا الأمريكيين على فرض تعتيم إعلامي شديد على أنباء معارك هيرات التي أكدت التسريبات لبعض وكالات الأنباء بأنها كانت ضارية جداً وأدت إلى مقتل العشرات وجرح المئات من عناصر الفئتين المتقاتلتين.

وحتى لا يشجع هذا الخرق الخطير للهدنة في غرب افغانستان إلى حدوث خروقات مماثلة في مناطق أخرى ومن ثم الانهيار الشامل للهدن مما يؤدي إلى اعاقة تنظيم الانتخابات في موعدها المحدد بأوائل أكتوبر القادم والذي اختارته إدارة الرئيس الأمريكي بعناية ليسبق الانتخابات الرئاسية الأمريكية بهدف عطاء الناخب الأمريكي صورة أخرى للوضع في افغانستان تظهر هذا البلد وكأنه يسير بخطى واثقة باتجاه حياة سياسية جديدة تتميز بالحرية والديمقراطية والاستقرار خاصة عندما تتفنن شبكات التلفزيون الأمريكية في نقل الصور للمرأة الأفغانية بالذات وهي تدلي بصوتها في مراكز الاقتراع المنتشرة في معظم مناطق افغانستان كحالة لم تكن معروفة في هذا البلد الذي تهيمن الأمية على ٨٠٪ من أبنائه مما يجعل المواطن الأمريكي يعتقد أن هناك تغييراً حقيقياً قد حصل في هذا البلد شديد التخلف مما سيجعل الناخب الأمريكي يعتقد أن الرئيس بوش كان محقاً في غزو افغانستان.

كما أن تجدد المعارك العرقية والطائفية إلى جانب تجدد أنشطة طالبان المسلحة سيكون له بالغ الأثر على نفسية الناخب الأفغاني وعلى استعداده للذهاب إلى صناديق الاقتراع مما يقوض الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الأفغانية وبدعم أمريكي من خلال حملات التوعية الإعلامية واسعة النطاق من أجل دفع المواطنين للذهاب إلى مراكز القيد والتسجيل لتسجيل أنفسهم في السجلات الانتخابية واستلام بطائق الاقتراع وتحقيق نجاح كبير في هذا الاتجاه.

فحسب فريق الأمم المتحدة الذي يساعد الهيئة الأفغانية المختصة بتنظيم الانتخابات فإن نحو ١٠ ملايين ناخب قد استلموا بطائقهم الانتخابية وهذا النجاح غير المتوقع في قيد الناخبين اعطى الإدارة الأمريكية وحكومة قرضاي ثقة إضافية بانتصار رهانهما على الرهانات الأخرى التي كانت ترى في الترتيب للانتخابات الرئاسية الأفغانية مغامرة أمريكية فاشلة.

وكانت أوساط المعارضة الأمريكية وأطراف غربية قد حذرت منذ البداية من أن الفشل سيكون حليف المغامرة الأمريكية بتنظيم الانتخابات الرئاسية في افغانستان في ظل الأوضاع الراهنة التي يعيشها هذا البلد، والمتميزة باستمرار حالة الصراعات والاقتتال بينها والنزاعات العرقية والقبلية واخطر من ذلك حالة الفقر المدقع والجوع والبطالة والخراب الواسع للمدن والقرى في عموم البلاد وما ينتج عن ذلك من تأثيرات نفسية واجتماعية وعدم رضا شامل بالية عمل السلطة المركزية وسلطاتها المحلية واستياء عام من البطء والمحدودية لعملية إعادة الاعمار خلافاً للتعهدات التي قطعتها أمريكا وحلفائها وغيرهم من المانحين تلك التعهدات بضخ مليارات الدولارات للتنمية والاعمار والتي بدت للمواطن الأفغاني في النهاية بأنها كانت بمثابة خدعة.

وبعيداً عن تلك المراهنات بالفشل ومبرراتها فإن واقع الحال يؤكد أن الشعب الأفغاني غير مهتم بمسألة الانتخابات لقناعاته بأنها لن تغير من الوضع الراهن شيئاً بقدر ما ستخدم بوش انتخابياً وستضفي الشرعية لقرضاي بفترة رئاسية ثانية.

والمواطن الأفغاني يرى ان إخراجه من حالة الفقر الجائر والجوع المهلك والتشرد هو السبيل الوحيد لانتشال البلاد من حالة اللاستقرار وايقاف شلالات الدماء المستمرة بالتدفق جراء استمرار الحروب والاقتتال الطائفي والقبلي والصراعات السياسية.

وهذه حقيقة معاشة في كثير من البلدان الفقيرة وحتى الآقل فقراً فإن الأمن والاستقرار لا يتوافر بوجود الفقر والجوع وفساد السلطة والتجارب العديدة أثبتت أن التنمية الاقتصادية المؤدية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان هي التي تقود إلى الأمن والاستقرار والأخير يهيئ لانتشار الوعي من خلال التعليم والمعرفة وتوافر المصالح والمنافع التي تزيد من الترابط والتماسك بين فئات المجتمع ليوفر كل ذلك المناخ الملائم لبناء أنظمة سياسية ديمقراطية مستقرة.

وبالعودة إلى مسألة الترتيبات لإجراء الانتخابات الرئاسية في افغانستان فإن هذه الترتيبات حسب شهادة فريق الأمم المتحدة الذي يساعد الجهات الحكومية في الإعداد للانتخابات فإن الترتيبات قطعت شوطاً مشجعاً تمثل في تسجيل ٧٠٪ من الناخبين

ورغم كل المخاوف والشكوك آنفة الذكر فإن هناك سباقاً انتخابياً ساخناً بدأت ترتسم معالمه من الآن بدخول منافسين أقوياء من الأثنيات المختلفة في مواجهة الرئيس حميد قرضاي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وتزداد التحديات امامه بمؤشرات تكوين ائتلاف يضم ١٧ مرشحاً من ألد اعداء قرضاي بينهم الطاجيكي يونس قانوني مرشح اللحظة الأخيرة وخصم الرئيس قرضاي البشتوني وهذا المنافس الجديد يتمتع بدعم عدد من مراكز القوى في الحكومة مثل وزير الدفاع محمد فهيم ووزير الخارجية عبدالله عبدالله وجميعهم من تحالف الشمال ذات الغالبية الطاجيكية.

وسيزداد التحدي صعوبة وخطراً على قرضاي في حالة ما إذا تمكن هذا الائتلاف المناهض من الاتفاق على طرح مرشح واحد أو مرشحين لمواجهة الرئيس قرضاي المتهم من العديد من الأطراف الأفغانية بالتبعية الشاملة لواشنطن ،أما إذا بقي المرشحون جميعاً فإن الأمر سيؤدي إلى تشتيت الأصوات مما يزيد من فرص فوز الرئيس حميد قرضاي أو اجراء جولة ثانية من الانتخابات مع احتمال حصول قرضاي أو أي من المرشحين على نسبة الـ٥٠٪ من الأصوات المنصوص عليها في قانون الانتخابات الأفغاني الجديد الذي صيغ بداية هذا العام.

ورغم ان قرضاي هو الأوفر حظاً بين جميع المرشحين حتى الآن فإن المحللين يرون أن قرضاي البشتوني المنحدر من قندهار كبرى مدن الجنوب الأفغاني ينطلق من نقطة ليست في صالحه فمع ان الانتخابات تجري لاعتبارات أثنية بحتة يبقى الجنوب البشتوني منطقة نشاط لعناصر حركة طالبان كما أن معدل تسجيل الناخبين متدنية مقارنة مع مثيلاتها في الشمال ويتطلب فوز كرزاي في الانتخابات الحصول على نسبة من أصوات سكان الشمال من طاجيك وأوزبك وتركمان وهزاره وغيرهم لكن الأمر يبدو مستبعداً بعض الشيء لأن المنطقة الشمالية ما تزال تخضع لسلطة ونفوذ زعماء الحرب بعد ثلاث سنوات من اندحار طالبان، وهناك عدد من هؤلاء الزعماء في قائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية رغم ان القانون الانتخابي يحظر عليهم المشاركة في الانتخابات.

وفي كل الأحوال فالرئيس الأفغاني يراهن على الدعم الأمريكي اللامحدود للفوز بفترة رئاسية ثانية وأيضاً على التأثيرات الاقليمية على سير الانتخابات وهذا الأمر يقلق منافسيه كثيراً إلى جانب ميزة بقائه في السلطة وهيمنته على مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الإعلام وتسخيرها لصالحه ولقد حاول المرشحون الضغط على الرئيس قرضاي للاستقالة من السلطة حتى يتمتع الجميع بفرص متساوية في الدعاية والإعلام والتحركات الانتخابية الأخرى مهددين بالانسحاب من الانتخابات في حالة رفضه لكن هذه المحاولة فشلت لأن بنود قانون الانتخابات لا تنص على استقالة الرئيس في حالة ترشيحه للانتخابات.

وبالنسبة للتأثيرات الاقليمية فهذا الأمر يتعلق بباكستان أولاً وإيران ثانياً والتأثير الباكستاني هو الأكبر حيث يتواجد في أراضي باكستان ثلاثة ملايين لاجئ أو أكثر يحق لهم التصويت وفق القانون الانتخابي الذي نص على حق اللاجئين المشاركة في العملية الانتخابية كما ان هناك امتداداً بشتونياً داخل افغانستان ويمكن لباكستان وبطلب من واشنطن توجيهه مع مجموعة اللاجئين للتصويت لصالح قرضاي وبدرجة أقل تأثيراً يتواجد في إيران قرابة المليون لاجئ وامتداد شيعي يمكن أن يوجه معظمه لصالح المرشح الشيعي مع إمكانية التأثير على الجزء ولو القليل لاسناد قرضاي استعانة بالتحالفات التي عقدتها الإدارة الأمريكية مع كثير من الزعماء السياسيين وشيوخ القبائل من الشيعة ولا ننسى كذلك تأثير الدول المجاورة الأخرى طاجيكستان وأوزبكستان اللتان ساندتا الإدارة الأمريكية في حربها لاسقاط نظام طالبان، وقد تستجيب الدولتان لرغبة واشنطن في دعم مرشحها كرزاي للفوز بالرئاسة.

اعلان